

وزنا باختلاف العيوب والصواب ما قاله الدارمي ان الاعتماد على الكيل بالصاع النبوي دون الوزن فان فقد اخرج قدرين انه لا يمتص عنه وعلى هذا التقدير بالوزن تقرب انتهى وجنسه اي الصاع قوت سلم لا يطيب معشره ما يجب فيه العشر ونصفه واقط بفتح الهجاء وكسر الفاء على الاشهر لمن ياتس غير منزوع الزبد خبر اي سعيد السابق ونحوه اي الاقط من لبن وجبن لم ينزع زبدها وهذا من زيادتي ولا يجزي لحم ونحوه ومن وصل ومن وجبن منزوع الزبد لا تنفقا الاقليات بجماعة ولا يمتلح من اقط عاب كثرة الملح جوهره بخلاف ظاهر الملح فيخرج لكن بحسب الملح فيخرج قدر يكون محض الاقط منه صاعا ويجب الصاع من قوت محل المؤدي عن كمن المبيع ولتشوف النفوس اليه ويتعلق ذلك باختلاف التواقي في الخبرين السابقين للتوزيع لا للتخيير فلو كان المؤدي محل خرا اعتبر بقوت محل المؤدي عنه بناء على الاصح من ان الفطره تجب او لا عليه ثم تجملها عنه المؤدي فان لم يفرق محله كعبد الله فيحتمل كما قاله في عدة استثنائها هذه او يخرج فطرته من قوت اخر محل عهد وصوله اليه لان الاصل انه فيه او يخرج للموكل لان له نقل الزكوات فان لم يكن قوت المحل مجريا اعتبر اقرب المحال اليه وان كان بقره محلات متنسوبا وان قوت الخبز بينهما وتبيري بالمحل اعم من تعبيرة بالبلد فان كان به اي بالمحل اقوان لا غالب فيهما خير بينهما والافضل اعلاها اقتياتا وان كان فيها غالب تعيين العبرة بغالب قوت السنة لا وقت الرجوع ويجزي تواتر اعلا عن قوت ادنى لانه زيد فيه خبر لا اعلمه لتعدد عن الحق والعبارة في الجمع والادنى زيادة الاقليات لا بالقيمة فالبر لكونه انفع اقتياتا خيرا من التمر والارز والخبز

والشعير

والشعير وذكره من يادوي وهو خير من التمر والتمر خير من التبيب لذلك وظاهر ان الشعير والتمر من الارز وله ان يخرج عن واحد من قوت واجب وعن اخر من اعلامه كما يجوز ان يخرج لاحد جبرائيل شاتين ولا اخر عشر من درهمين ولا بعض الصاع بقدرين ردهما بقوتين من جنسين عن واحد وان كان احدهما اعلا كما لا يجزي في كفاية العين ان يسو حسنة ويظهر حسنة ويجوز تعبئته من نوعين ومن جنس من عن اشئ كان ملك واحد نصفين من عبد بن فخر بن ان يخرج نصف صاع عن احد النصفين من الواجب ونصفه عن الثاني من جنس اعلا منه ولا يصل ان يخرج من ماله زكاة مؤنية العتيق لانه يستعمل بملكه بخلاف غيره موله كولد رشيد واجنبي لا يجوز اخراجه عنه الا باذنه وتبيري بما ذكره من تبيره بقطرة ولده الصغير ولو اشترى موصرا او موصرا وعصر في رقيق لزوم كل موصر حصة الامن واجبه كما وقع له في الاصل وغيره بل من قوت محل الرقيق كما علم مما مر وصرح به في المجموع تبعا للرافع بناء على ما مر من ان الاصح انها تجب ابتداء على المؤدي عنه ثم تجملها عنه المؤدي وتبيري بالرقيق ولقد رجحنا اعم من تبيره بالعتد ونصق صاعا من كل ماله زكاة المال وما تجب فيه مما تمسك بوضو كغصوب وضال تزوم زكاة المال مسلم لقوله في الخبر السابق في زكاة الماشية فرجى على المسلمين فلا تجب على كافر اصل بالمعنى السابق في الصلاة حرا او مبعوثا ملك بعضه الحر نضا باقلا تجب على رقيق ولو ملكا لانه لا يملك شيئا او يملكه ضيقا خلافا من ملكه بعضه الحر نصا لانه تام المالك له ولو قوت في موند لومته في رده كملكه ان عاد في الاسلام لزمه ايجازها لتبين بقا ملكه والا فلا تجب في مال تجوز عليه لشرك الخبر المشار اليه انقاله والمخاطب بالاخراج منه ولديه

رس